

**العدل أساس بناء الدولة الإنسانية في الفكر الفلسفي اليوناني
”دراسة تحليلية”**

**المدرس المساعد
ليلى يونس صالح المولى
كلية الآداب – جامعة الموصل
laylayonis348@gmail.com**

**Justice is the Foundation of the Establishment of the
Human State in Greek Philosophical Thought
(Analytical Study)**

**Assistant Lecturer
, Layla Younis Saleh Al-Mawla,
Faculty of Arts, University of Mosul**

ABSTRACT

After this modest survey of Greek philosophical thought we can state the most important findings of the research:

- 1- The Sophists who were the opponents of Plato and his tutor Socrates were the first to deal with the problem of justice. Their philosophical convictions were based on considerations related to the intellectual and the cognitive problem of the mind and they considered the individual as the scale of everything.
- 2- Plato's thesis refuted the philosophy of sophistication, knowing that Plato did not believe in the democratic concept of justice as his words confirmed that:
The slaves were completely wrong when they believe in equality, because justice can never be the same as long as people are created unequally by their nature that justice is embodied in society in a practical way when everyone does what he is responsible for.
- 3- Justice is the utopian city of Plato . Plato responds to the Sophists by saying that justice is based on nature and not on custom and tradition, so that he wants to establish his city on the basis of solid justice.

Keywords: Justice, state, Greece, humanity, justice, Plato, Aristotle, the city, the Sophists

الخلاصة:-

لقد كان العدل وما زال هو أمنية الشعوب ومطالبها الذي ترى فيه ملاذها وضماتها وأمنها من الحاجة والعوز والظلم والحيف ، إن الحرية بقدر ما هي ضرورية ولازمة إلا أنها ، قد تسمح للأقوياء باستعباد الضعفاء وللأغنياء باستغلال الفقراء . والعدل هو وحده الذي يمكنه أن يقف مانع دون استغلال الناس.

وإن العدل هو فضيلة الفكر الإنساني وقيمه العظمى وهو الوجه الآخر للتوحيد الذي يطل على البشرية في الحياة الدنيا ، ومن أشد المفاهيم التي أكدها الفكر الإنساني وخصوصا اليوناني الذي هو مدار بحثنا هنا ، وهو قيمة مطلقة معيارية ثابتة ، لا يقيم وزن لأي عبادة أو سلوك أو موقف ما أو سياسة مهما بلغت من حجم إذا خلت من (قيمة العدالة ومفهوم العدل) الذي هو ضد الظلم بصورة عامة ، ومنذ أكثر من الفين وخمسمائة عام وضع أفلاطون نظريته حول العدل وأقام نظريته السياسية على أساس هذه الفضيلة ، ثم تبعه أرسطو في مدينته المثلى من خلال كتاب السياسة .

الكلمات المفتاحية: العدل – الدولة – اليونان – الإنسانية – العدالة – افلاطون – ارسطو – المدينة – السفسطائيون .

هدف البحث :-

تكمن أهمية البحث كون مفهوم العدل (العدالة) من المفاهيم العالمية والإنسانية ، ولم يكن مفهوما دينيا بقدر ما هو مفهوم عقلي •
وحركة البشرية منذ تاريخها الأول إلى يومنا هذا تبحث عن تجسيد هذه القيمة العقلية ، وتبناها رغم اختلاف المشارب الثقافية حول هذا المفهوم ، فالعدل من المفاهيم الفلسفية والعالمية المشتركة بين بني البشر.

إشكالية البحث :

حاولنا في هذا البحث الاجابة على تساءل هام ، ما العدالة (العدل) كون المفكرين اختلفوا في إعطاء تعرف واحد لهذا المفهوم الهام الذي تأسس عليه الدول ويكون من خلاله الحكم بين الناس وتوزيع الثروات ويتقدم البعض على الاخر في حكم العباد إذ تتساءل هنا ما العدالة او العدل :-

- هل العدالة هي ان تقول الحق وان تدفع ديونك بمعنى العدالة متمثلة في الأمانة في القول والمعاملة؟•
 - هل العدالة هي عمل الخير للأصدقاء والحق الضرر بالأعداء؟•
 - هل العدالة هي تحقيق مصلحة القوى؟•
 - هل العدالة تكون وسطا ييم احسن الاشياء وأساء الاشياء ؟•
- في الاجابة على هذه التساؤلات تكمن إشكالية البحث•

منهجية البحث :

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ، كون الباحثة سوف تحاول تقديم رؤية وصفية تحليلية فلسفية لدور العدل في بناء دولة مدنية متطورة ، مما يجعل هذا المنهج مناسباً لطبيعة هذه الدراسة.

حدود البحث :-

جاء البحث في اربع مباحث اولها مفهوم العدل لغة واصطلاحا، والثاني تحدثنا فيه عن إشكالية العدالة عند السفسطائيون ثم حاولنا في المبحث الثالث الاجابة كيف تكون العدالة أساس الملك في تصور أفلاطون ، وفي المبحث الرابع بينا التلازم بين الانصاف

والعدالة في فكر أرسطو، وبعد ذلك ذكرنا أهم النتائج التي خلص إليها البحث ، ثم قائمة بالمصادر والمراجع التي عدنا إليها في هذه الدراسة.

المبحث الأول

تعريف العدل لغة واصطلاحاً

أولاً : تعريف العدل لغة •

عند العودة إلى قواميس العربية ومعاجم اللغة وجدنا: ^(١)

- العدل : ضد الجور ، وما قام في النفوس أنه مستقيم كالعدالة •

- وعادله وزنه وفي المحل ركب معه.

- العدل المثل والنظير كالعدل والعديل وبالكسر نصف الحمل.

- والاعتدال توسط بين حالين في كم أو كيف وكل ما تناسب فقد اعتدل.

كما نجد : في معجم الفاظ القرآن الكريم. عَدَلَ الرجل - كضرب - ركب معه في المحل فوازنه ، وعدل الشخص الحمل وازنه بما يساويه ، ومنه كان العدل بكسر العين وفتحها - فكان ما يدرك بالحواس عدلاً بالكسر وما يدرك بالبصيرة عدلاً بالفتح، وفعله كضرب والمصدر العدل والعدالة ، ويوصف به فيكون للمذكر والمؤنث والواحد والجمع والذي يعدل الشيء أو الحمل يميله هنا وهناك ، حتى يستقيم ويعتدل فاختلقت معاني فعله باختلاف حرف التعدية فكان عَدَلَ به سواء بغيره ووازنه به وعدل عنه مال وانصرف وعدل إليه مال نحوه وعاد إليه ^(٢).

وقال الفراء العدل بالفتح ما عادل الشيء من غير جنسه والعدل بالكسر المثل نقول : عندي عدل غلامك وعدل شاتك ، إذا كان غلاماً يعدل غلام وشاة تعدل شاة ، فإذا أردت قيمته من غير جنسه نصبت العين ، وربما كسرهما بعض العرب وكأنه منهم غلط قال واجتمعوا على واحد الأعدال أنه عدل (بالكسر) والعديل الذي يعادللك في الوزن والقدر يقال فلان يعادل أمره عدلاً ويقسمه أي يميل بين أمرين أيهما يأتي وعدل عن الطريق ، جار وأنعدل عنه ، وعادلت بين شيئين وعدلت فلاناً بفلان إذا سويت بينهما ، وتعديل الشيء تقويمه ، وتعديل شهود أي تقول أنهم عدول ^(٣) •

ومفهوم العدالة في اللغة : هو الاستقامة، وفي الشريعة :عبارة عن الاستقامة على طريق الحق بالاجتناب عما هو محظور عن دينه، أو هو عبارة عن الامر المتوسط بين طرفي الافراط والتفريط^(٢).

ثانيا : تعريف العدل أطلاقا.

إن خلاصة الآراء الفلسفية التي ساقها الفلاسفة في بناء مفهوم العدالة، والتي هي على تعاقب العصور الفلسفية تنطوي على بناءات نظرية قادرة على صياغة مفهوم معاصر للعدالة ، يراعي اصول التوفيق بين القيم الانسانية المشتركة العليا وشروط الانتماء الثقافي والاجتماعي.

وفكرة العدالة تطورت عند اليونان وتحديدًا عند افلاطون وارسطو ، مع اغفالنا للمدارس القورنائية والايقورية والرواقية ، باعتبار ان خير ما يمثل الفلسفة الهلنستية هما ما عند افلاطون وارسطو.^(٣)

حيث رسم افلاطون تطور نموذج النظام العادل وكيف وضع فرضيتين رفع عليهما بناء نظام العدالة وهما : فرضية التمايز الانطولوجي^(٤) وفرضية وجود الجواهر المطلقة^(٥).

إما العدالة عند ارسطو فنجدها واضحة في فلسفته السياسية ولا بد من ذكر أن ارسطو هو اول من ميز جليا بين جهتين اصليتين للعدل وهما العدل السياسي والعدل القانوني .

إن العدل والحرية مفهومان متداخلان متشابكان لا غنى لأحدهما عن الآخر ، فالعدل هو الوالد المحب للحرية، والحرية هي الابنة الصالحة للعدل ، والحق هو ما يجمع بينهما^(٦)، وعندما يتحقق العدل في علاقة سياسية او اجتماعية او اقتصادية، تتحقق الحرية تلقائيا، كنتيجة منطقية واقعية لنفي الظلم، لأن الحرية ليست سوى اخذ حق واستخدامه، ودفع ظلم يمنعه ويمنع استخدامه^(٧).

وهكذا نستطيع استلهاهم فكرة العدل والحرية وعلاقتها من خلال جمهورية افلاطون التي نشأت عن مناقشة في حقيقة العدالة، حيث يتم ذكر بعض المتناقشين حدودا للعدالة لم يلق سقراط صعوبة ما في تنفيذها.^(٨) لقد ذهب اتباع سقراط الى ان الانسان لا يميل بفطرته الى العدالة اكثر من ميله الى التعدي، وانه لا يطلب العدالة لذاتها

ولكنه يطلبها لأنه يدرك النتائج التي تحل بالمجتمع اذا اطلق كل عنانه في اعمال التعدي^(٩).

وعالج افلاطون قضية العدالة في الكتاب الاول من الجمهورية، والذي كان بعنوان "العدالة" فعندما انحدر سقراط وغلوكون لحضور حفلة العيد، وتحادث سقراط وسيقالس في محن الشيخوخة وآلامها، فأفضى بهما الحديث الى ماهية العدالة، فأنسحب سيقالس، تاركا ميدان البحث لولده بوليمارخس. فبدأ بوليمارخس البحث بإيراد حد العدالة المأثور عن سيمونيدس وخلاصته : العدالة هي أن يرد للإنسان ما هو له.^(١٠)

واذا اردنا ان نقرأ العدالة بحروف كبيرة كما كان يقول افلاطون فعلينا ان نعرفها أيضا من وجهة نظر التاريخ الروماني، لقد تبلورت الروح الرومانية في فترة القرن الثاني قبل الميلاد، حيث كانت مدينة روما التي اسست الجمهورية في القرن الخامس^(١١) مع تقسيم روما الى مدن ودول، ومع تميزها بالأرستقراطية الا انها كانت تستأثر بحقوق المواطنة والجنسية وممارسة الحقوق السياسية والتجارية، وهذا لم يكن ينطبق على كل من يعيش على ارض روما، فاذا ما تكلمنا عن العدالة، سنجد الكثير من الشعوب التي هاجرت الى روما لم يكن لها اي حقوق في روما وبذلك ارتبط مفهوم العدالة بالشعب الاصلي في روما^(١٢).

ويقول ارسطو "يملك جميع الناس بعض الميل نحو العدل"^(١٣) أن العدل الفلسفي يختلف عن العدل الديني، فهو عدل بموجب العقل (reason) وليس بموجب الوحي (revelations) مع ان الفلاسفة حاولوا دائما التوفيق بين العقل والنقل او الوحي، ولذلك فالعدل الفلسفي على غرار العدل الطبيعي يتميز بالعقل، ولهذا فهو ثابت لا يتغير بتغير الزمان والمكان^(١٤)

وقد ناقش أوغسطين مفهوم العدالة في كتاب (مدينة الله)، وهو يرى بأن الدولة لا يمكن أن تُساس من دونها، ومن ثمَّ حيث لا عدالة صحيحة فلا يمكن أن يوجد أي معنى للحق والحقوق، لأن كل ما يقود المرء نحو الحق يقوده نحو العدالة، فما يُعمل بحق يُعمل بعدل، وما يُعمل بلا عدالة لا يُعمل بحق، فلا يجوز مطلقا أن تُسمى حقوقا او أن نعتبر المؤسسات البشرية الظالمة حقوقا^(١٥). وقد ربط أوغسطين بين مفهومي العدالة

والشعب حيث يرى بأن العدالة الحقيقية تكون من خلال اشتراك الشعب في حق معترف به.

كذلك ناقش سقراط هذا الرأي مع ثراسيماخوس حين عرّف الأخيرُ العدالة بأنها "تحقيق مصالح الأقوى" ^(١٦)، وبعد نقاش طويل بين ثراسيماخوس وسقراط حول تعريف العدالة يرفض سقراط التبريرات التي يدفع بها ثراسيماخوس لتحقيق العدالة في الدولة، فيرى في العدالة إعطاء كل ذي حق حقه من خلال انصراف المرء إلى شؤونه وفقا لما أهلتُه الطبيعة دون أن يتدخل في شؤون غيره، ف "انصراف كل إلى ما يعنيه، هو ما قد يؤدي بنا إلى العدالة" ^(١٧)، وهو ما قد تأثر به أوغسطين وأخذ من سقراط حين جعل القديس من "العدالة هي هذه الفضيلة التي تُعطي كل واحد حقه" ^(١٨).

ويربط أوغسطين وجود الدولة بالقيام بالعدل ^(١٩)، مقتبسا العديد من الآراء والأفكار عن أفلاطون ^(٢٠) ف "إذا فقد العدل أصبحت الممالك جماعات كبيرة من اللصوص" ^(٢١)، فعلى السلطة أن تعمل بشكل مستمر لتحقيق ونشر العدالة، ومن أجل هذه الغاية فقط أعطيت للحاكم، لأن العدالة موجودة قبل السلطة،

ويتحدث الأكوييني في خلاصته اللاهوتية عن العدل والبر جاعلا منهما أساسا لـ "استقامة في النظام والترتيب" ^(٢٢)، وبذلك تأتي العدالة بمعنيين، فهي تطلق أولا على النظام المطبق في الفعل الإنساني ذاته، وبحكم هذا تُعدُّ فضيلة، سواء تعلق الأمر بالعدالة الخاصة وهي التي تُنظم فعل إنسان بشأن إنسان آخر وتوجه ذلك الفعل، أو بعدالة القانون تلك التي تنظم فعل إنسان بشأن المصلحة المشتركة للكل وتوجه هذا الفعل ^(٢٣)، ويخلص مما تقدم بأن البر إما ان يدل على ترتيب مستقيم في نفس الفعل الإنساني وبهذا الاعتبار يكون مرادفا للعدل ويجعل منه فضيلة سواء أريد به العدل الجزئي الذي يرتب فعل الإنسان ترتيبا مستقيما بالنسبة إلى إنسان آخر، أو العدل الشرعي يرتبه ترتيبا مستقيما بالنسبة إلى خير الجمهور" ^(٢٤).

ونلاحظ من التعاريف الطبيعية المركبة للعدل ، وانه عدل (بين) كما توحى التعريفات بوجود معنى من معاني الاعتدال والاستقامة للحيلولة دون الميل للهوى والانحراف عن الجادة ، كما قد يوحي التعريف بمعنى (المساواة). وخلاصة الأمر أن العدل هو (إعطاء كل ذي حق حقه) أو (وضع الأمور في مواضعها الحقّة) .

المبحث الثاني

إشكالية العدالة عند السفطائيون.

إن السفطائيين كانوا فرد بين ذاتيين، فقد ذهبوا الى ان الانسان مقياس الأشياء جميعا، هذا يعني أن لكل انسان طريقته في رؤية الأشياء ومعرفتها، فلا يمكن أن يوجد علم موضوعي له طابع عام أو عالمي، ولا يمكن ان يكون هناك قانون خارجي أخلاقي عام يخضع له الناس جميعا. فالمسألة ترجع الى إحساس الشخص نفسه، ومن ثم فإن ما يظهر للشخص انه حق فحق بالنسبة إليه وحده ولا يوجد خبر مطلق كما ان الاخلاق مجرد اعتبارات شخصية، وقد عبر بروتاغوراس عن هذه الفلسفة في بلاغة رائعة، حيث قال {ان الانسان هو مقياس الاشياء جميعا} هو مقياس وجود ما يوجد منها ومقياس لا وجود ما لا يوجد، وقد طبقوا هذه التعاليم على نظريتهم في القانون والعدالة، فقالوا انه ليس هناك قانون عام مؤسس على العدالة أو نحو ذلك لأنه ليس هناك عدالة عامة بالمعنى الذي يفهمه الناس، وليس هناك قانون عادل في نفسه. فالعدالة عندهم تتضمن من وجهة النظر العادية (ألا يتخطى المرء أية قاعدة قانونية من وضع الدولة التي يعيش فيها كمواطن).

وعلى هذا الاعتبار إذا ابدى الانسان عظيم تقديره للقوانين امام الناس " فإذا ما خلا لنفسه اقل وزنا كبيرا لقواعد الطبيعة، مثل هذا الانسان يكون ممارسا للعدالة بالطريقة التي تلائمها اعظم الملائمة. ذلك أن قواعد القوانين شيء طارئ من الخارج. اما قواعد الطبيعة فهي شيء حتمي منبعث من الداخل، ثم ان قواعد القوانين هي وليدة اتفاق وليست من صنع الطبيعة" (٢٥).

إما قواعد الطبيعة فهي عكس ذلك تماما " وبناء على هذا إذا تخطى المرء القواعد القانونية دون أن يكشف امره امام أولئك الذين وضعوا الاتفاق اصبح في حل من العقوبة وفي منأى من العار. غير انه يقع تحت طائلة العقاب ويلحقه العار إذا ما لاحظته الاعين، والامر بخلاف ذلك اذا تخطى الانسان القواعد الكامنة في الطبيعة، فإذا ما كلف الانسان اية قاعدة من هذه القواعد اكثر مما تطيق، فإن العواقب الوخيمة لهذا العمل لن يعتربها نقص في حالة عدم افتضاح الامر، ولن تزداد لو علم الناس جميعا بهذا العمل

ويرجع هذا الى الضرر الذي يتعرض له لا يتوقف على رأي الناس بل على حقائق الامر ذاته " (٢٦)،

إذن فالقانون لا يخلق إلا مستوى اخلاقيا يناسب الارقاء، والاخلاق التي من هذا النوع لا يمكن ان تكون اخلاقا سليمة لان الطبيعة والقانون متناقضان، والطبيعة هي القاعدة السليمة للحياة الانسانية.

واذا اردنا امعان النظر في القول هذا فأنا نجد أن الاخلاق والحق يتضمنان استخدام القوة الى ابعد حدودها بقصد التمتع باللذة التي يمكن اكتسابها منها، وبقدر مما يستطيع الضعفاء الحصول عليه، وعلى هذا تكون عدم المساواة هي القاعدة الطبيعية. والعرف وحده هو الذي يوجد المساواة، او يجعل الناس يطالبون بالمساواة في التوزيع وهذا يعني ان الناس بالطبيعة ليسوا سواسية، وان القوى يأخذ اكثر مما يأخذ الضعيف (٢٧). ومن هنا فإن القوة هي الفضيلة العليا والرغبة العليا التي يرغب بها الانسان. اما الاخلاق فهي من اختراع الضعفاء لتقييد وكبح الاقوياء (٢٨).

وهذه التعاليم كما نرى تعاليم هدامة لكل نظام اجتماعي، للدين، للخلاق، لكل نظم الدولة. ولذلك فقد كان السفسطائيون مثارا لسخط من اتى بعدهم من الفلاسفة، وموضعا لانتقادهم وهدمهم تعاليمهم ولكنهم من غير شك كانوا اصحاب الفضل الاول في التعرض لمناقشة الاساس الطبيعي للعدالة وبيان العلاقة بينها وبين القوانين الوضعية، بل ويرجع اليهم الفضل في ذلك التطور العظيم الخصيب في الفلسفة الذي شهدته اليونان إبان القرن الخامس قبل الميلاد فهم الذين وجهوا الاهتمام الى الطبيعة والفكر الانساني بعد ان كان موجهها الى عالم الاشياء او العالم المادي، وحرروا الفكر من عقائد الدين الجامدة وساهموا مساهمة فعالة في وضع المسائل السياسية والفلسفية على مائدة التأمل الفكري والبحث الفلسفي وكان الكثيرون منهم على جانب كبير من الادراك.

وما يغفر لهم ربما فيما ذهبوا في نظر اي انسان هي كما تبدو له تلك الظروف التي عاشت فيها اليونان عامة ومدينة اثينا بصفة خاصة خلال هذه الفترة. لذلك فأنا نرى ان مفهوم العدالة عند السفسطائية، فأنها ترمز الى مصلحة الطرف الاقوى، فأنا الاقوى هو من يسن القوانين وينظمها من زاوية رؤيته الخاصة ومن أجل مصالحه الخاصة ايضا،

لذلك فأن السفسطائيون يرون ان العدالة تغير من مجتمع الى آخر ويكون ذلك وفقا لتغيير مصالح الاقوى فيها.

المبحث الثالث

العدالة اساس الملك عند أفلاطون.

علم الاخلاق علم معياري عند أفلاطون لا يبحث في حياة الناس الراهنة بل يبحث بما يجب ان تكون، ولان الاخلاق لا تنفصل عن السياسة عند افلاطون ولان السياسة تستمد قوانينها من الاخلاق والفضائل الخلقية، فكثير من القوانين انبثقت من مفاهيم اخلاقية كالعدالة مثلا حيث اضحى العدل اساس الملك، ومن هذا نجد كتاب الجمهورية قائم على فكرة العدالة وهنا يقسم افلاطون المجتمع الى ثلاث طبقات: الفلاسفة والجند والعمال وفي المقابل يرتبط بهم على التوالي الفضائل: بالحكمة والشجاعة والعفة، وكل فرد من الافراد يقوم بوظيفته ومن هنا يظهر لنا مفهوم العدالة فالإسكافي اسكافي وهو ليس ربانا مع الاسكافي والزراع زراع وهو ليس قاضيا مع زراعته، والجندي جندي وهو ليس تاجرا مع جنديته، وهذا يذكرنا بقول للرسول محمد: كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته وهذا الحديث يختلف حتما في ماهيته عن حديث افلاطون، ان العدالة في الجمهورية لا تعني المساواة بين الناس حيث يقول افلاطون " ان العدالة هي انصراف الرجل الى مهنته".^(٢٩)

فالعدالة بوصفها تأدية كل طبقة لمهامها و لذلك فالعدالة هنا هي المحافظة على الفوارق بين الناس وليس الغائها، او بمعنى اخر اعطاء كل ذي حق حقه، وقيام الكل على حده بواجبه المنوط به^(٣٠) وما هذا التصنيف الا ايمانا من افلاطون بان كل فرد قد اهلته الطبيعة، وكل حسب استعداده فمنهم من اهلته للحكم ومنهم من اهلته للعمل والآخر اهلته الطبيعة للحكم^(٣١) تحت رقابة غيرهم، ومن هذا نجد ان افلاطون في الجمهورية يتناول الانسان من ناحية الوظيفة التي يقوم بها ولا ينظر الى الشخص بوصفه شخص وما ذلك الا بغية للوصول الى التوازن في المجتمع لان افلاطون يربط بين الفرد العادل والمدينة العادلة.^(٣٢)

إن العدالة^(٣٣) عند افلاطون عدالة مطلقة تنتقد التصور النسبي للعدالة ذات الاصل التعاقدي والتي نجدها عند فلاسفة العصر الحديث فالعدالة عندهم نسبية لان الانسان هو

من يشرع القانون وقد دفعته الحاجة لذلك فالعدالة عندهم ذات اصل تعاقدية واتفاق بين الناس في حين نجد عدالة افلاطون ترجع الى مستوى المثل فهو يكشف عن طبيعتها الخالدة المقدسة لذلك يوجه البحث في السياسة الى اتجاه اخلاقي حيث يربط السعادة بالعدالة^(٣٤) ولنا مؤاخذه على العدالة الافلاطونية^(٣٥) كونها تقتصر على شعب اليونان. وأفلاطون لم يوفق بين الرق والحرب فهو يدعو اليونان الى التحالف وتكوين اسرة واحدة ولكن في المقابل يقصر التدمير والسحق ومحاربة الاعاجم ويقول ان اليونان لا يسترق بعضهم بعضا وانما يسترقون الاعاجم واني لأجد عدالة افلاطون مبتورة ومنقوصة كونه اوقفها على اليونان وحسب، وكما يرى فؤاد زكريا ان افلاطون يرى ان اسوء نتائج الديمقراطية هي المساواة بين الاحرار والعبيد لذلك وضع افلاطون تشريعات لمعاملة العبيد تكاد تكون اقصى ماهي عليه عند اليونان في السابق^(٣٦) فما نفهمه من هذا ان افلاطون لم يكن يؤمن بما يسمى بالمفهوم الديمقراطي للعدالة وهو المساواة وذلك لأنه وضع الفوارق الطبيعية بين الناس وفضل بعضهم على بعض بالقوة والذكاء.

والأن معنى العدالة كما ظهرت في كتبه الاخرى لنرى هل ظل افلاطون وفيما لأطروحاته الفلسفية في محاوره الجمهورية؟

في محاوره القوانين نلاحظ تأسيسا اخر للمدينة فقد استبدلت العدالة بالقانون وذلك بتصريح افلاطون: " ان احسن طريقة لتعريف العدالة هي ان نقول: كليانس ماذا نقول؟ عندما تصبح السلطة بيد بعض الجماعات او بيد حاكما مستبدا فانهم سيسنون القوانين بموفقتهم الخاصة التي تهدف الى تدعيم صالحهم الشخصي في دوام السلطة"^(٣٧)، فالعدالة في الجمهورية تتم بدون القانون واما في القوانين فالعدالة هي الانصياع للقانون^(٣٨) والقوانين هي في جميع الظروف العدالة فليس الشخص فوق القانون وانما الحاكم بمثابة خادم للقانون^(٣٩) ومتى ما تم الالتزام بالقانون كانت العدالة وهذه واحدة من جملة امور عدل فيها افلاطون وطورها فظهرت في اخر كتبه ومن هذه الامور العدل والحكم والميزان^(٤٠).

ولكي تسود العدالة والقوانين في المجتمع اقترح افلاطون عدة نظريات الهدف منها هو الوصول الى المجتمع المثالي والاستقرار ومن هذه الامور التي تقوم عليها العدالة هي الشيوعية الأسرة وحكم الفيلسوف.

المبحث الرابع

العدل هو الإنصاف عند أرسطو

قسم أرسطو العدالة ، بمعنى الانصاف في توزيع حصص الافراد، إلى شكلين: عدالة التوزيع وعدالة التصحيح. والحصة المنصفة التي يحصل عليها شخص ما ال تكون بالضرورة حصة متساوية مع غيره؛ فالتناسب بين الحصص يجب أن يخضع للتناسب بين الاشخاص. و ذا لم يكونوا متساوين فمن العدل ان لا تتساوى حصصهم وقد كتب أرسطو في كتاب "الاخلاق النيقوماخية" إن أصل النزاعات هو في حصول متساوين على أشياء غير متساوية، وفي حصول غير متساوين على أشياء متساوية.^(٤١)

يعترف الجميع بأنه ينبغي تطبيق العدالة التوزيعية، على أساس الاستحقاق القائم على الاهلية، على الرغم من أنه لا يتفق الجميع على نوع الاهلية ذاته الذي يمكن أن يقرر الاستحقاق. فيدعي الديمقراطيون أن هذا المعيار هو منزلة الرجال الاحرار، ويقول أتباع الاوليفاركية إنها الثروة ﴿ وفي بعض الاحيان النبل بالولادة او النسب ﴾، اما الارستقراطيون فيقولون انها الامتياز او البراعة.^(٤٢)

ولا يحاول ارسطو ان يحكم بين هذه المعايير، لكنه يتمسك بمبدأ التناسب بموجب علاقة التساوي وعدم التساوي المختلف على معاييرها بين الافراد وبين الاشياء، والعاقل هو المتناسب، اما غير العاقل فهو الذي يخرق التناسب.^(٤٣) اي اذا حصل توزيع للخيرات ونقيضها ﴿ تحمل ما هو عكس الخيرات اي الشرور او الاعباء ﴾، يجب ان يجري ذلك بما يتناسب مع المساهمات التي يقدمها الافراد، ويحصل الظلم الذي يتناقض مع هذه العدالة عند عدم الالتزام بمبدأ التناسب.

إما عدالة التصحيح فهي في الواقع عدالة قضائية، تصحح عدم التناسب وهي وسيطة بمعنى انها تبحث عن الوسط بين غير متساوين، بين من زادت حصته ونقصت، وهي تبحث في المساواة بين العدالة التوزيعية التي تقوم على العلاقات التبادلية الطوعية^(٤٤).

وتبحث العدالة هنا عن الوسط لتصحيح الزيادة والنقصان عنه، ولذلك يعتبر القاضي فيها وسيطاً، اما في الحالة التبادلية غير الطوعية، بدءاً بالسرقة والغش وانتهاء بالقتل ﴿ اي ما نسميه الحق العام ﴾ فهي لا تأخذ بعين الاعتبار المساواة التناسبية، بل

تتعامل مع مساواة مطلقة في قضايا قيمة مطلقة مثل الغش والسرقة والزنا وغيرها، وهنا يتم تصحيح الخطأ من دون اعتبار شخصيات الفاعلين والمتضررين وقيمة مساهمتهم الاجتماعية، اذا كانت الضحية من المرتبة ذاتها. وعلى الرغم من ان فكرة العدالة قابلة لان تطبق على اي شكل من الروابط بين الاشخاص المتساويين نسبياً، فأن الميدان الأكثر أهمية لسيادة العدالة هو السياسة.^(٤٥)

فقد كتب ارسطو ويقول " والعدالة السياسية ممكنة بين رجال يتشاركون في علاقات متبادلة، ويعيشون حياة مشتركة ويحكمهم علاقاتهم قانون، والقانون يحكم في العلاقات والاعمال غير العادلة، حينما يأخذ الانسان لنفسه أكثر مما يستحق من الخيرات، ويتحمل قدراً أقل مما يجب من الاعباء، ولهذا لا نسمح لرجل ان يحكم، فما يحكم هو القانون لان الرجل يتصرف بموجب مصالحه الذاتية ويصبح طاغية" ^(٤٦).

ويقسم ارسطو ما هو عادل سياسياً الى صنفين: العادل بطبيعته والعادل عرفياً ﴿٤٧﴾ او قانونياً، لكن ارسطو يعتبر ما هو عادل امراً متغيراً مثل العادل عرفياً او قانونياً، والفارق بينه وبين العادل عرفياً يمكن في انه غير مرتبط بتقلب تفكير البشر او اهوائهم، وقد قصد ارسطو التفريق في ذلك بين العدالة وقواعد السلوك الشائعة التي يعتبر خرقها ابتعاداً عن العدل، فالعادل بطبيعته يشير الى الامور التي نراعيها حتى في غياب مجموعة من القواعد والاعراف، وهي متغيرة كما تتغير الاشياء الطبيعية لكنها لا تتغير بمجرد اتفاق البشر على قواعد مخالفة لها، او بتغير اهوائهم ومصالحهم^(٤٧).

خاتمة البحث :

بعد هذه الرحلة المتواضعة في الفكر الفلسفي اليوناني نستطيع بيان أهم النتائج التي توصل لها البحث :

- ١- كان السفسطائيون خصوم أفلاطون ومعلمه سقراط من أوائل من عالجوا اشكالية العدالة وقد كانت قناعاتهم الفلسفية تقوم على اعتبارات ترتبط بالشك الذهني المعرفي فكانوا يعتبرون الفرد مقياس كل شيء^{٥٠}
- ٢- لقد دحضت الاطروحة الافلاطونية الفكر السفسطائي ، علماً أن افلاطون لا يؤمن بالمفهوم الديمقراطي للعدالة وقد اكد قوله في العبارة : إن العبيد واهمون حينما يعتقدون في المساواة ، لان العدالة لا يمكن تكون كذلك ابداً لان الناس

خلقوا غير متساوين بطبعهم أن العدالة تتجسد في المجتمع بصورة عملية أذا انصرف كل فرد الى ما هو مسؤول له بطبعة .

٣- إن المدينة الفاضلة عند افلاطون هي العدالة ويرد افلاطون على السفسطائيون بقوله ان العدالة قائمة على الطبيعة وليس على العرف لذلك انه يريد ان يبني مدينته على اسس عدالة متينه .

٤- إعادة أفلاطون صياغة تعريف العدالة فرأى ان العدالة هي الفضيلة والقيمة المثلى للفرد والمجتمع وان كل فرد له ماله من الحقوق وعليه من الواجبات التي يجب ان يقوم بها ويؤديها على أتم وجه فأنه يستحق بذلك أخذ ما عليه من الحقوق وبهذا فأن مفهوم العدالة عند افلاطون يكون قيمة مطلقة وثابتة لان الفضائل لا تتأثر بتغير الانظمة الحاكمة او المجتمعات.

٥- ويرى أفلاطون أن العدالة في الفرد كالعادلة في الدولة تتجسد في قيام كل طبقة بوظيفتها دون ان تتعدى الى غيرها ووجدناه يفضل حكم الفيلسوف صاحب المعرفة والخبرة.

٦- ووجدنا ارسطو كيف اهتم بإنشاء مدينه واقعية تقوم على أساس العدل بين الافراد ، ويؤكد على تعريف المواطن لا من نسبة واقامته بل من جهة حقه السياسي وتأكيد على سيادة القانون ومفاضلته بين انظمة الحكم على اساس المصلحة العامة ووجدنا يؤكد على الحكومة الدستورية ويجعل من الطبقة الوسطى اساس دولته المثالية.

هوامش البحث

- (١) الفيروز آبادي : القاموس المحيط ، ج٤ ، ط١ ، المطبعة الحسينية ، ١٣٣٠هـ ، ص٣ .
- (٢) معجم الفاظ القرآن الكريم ، مجمع اللغة العربية ، دار الشروق ، ص٤١٣
- ١ - الجوهري : اسماعيل بن حماد ، الصحاح ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ج٥ ، ص١٧٦١
- ٢ - الجرجاني : معجم التعريفات ، ت : محمد صديق منشأوي ، دار الفضيلة ، القاهرة ، ص١٢٤

٣ - ينظر: ليبب، سامي ، فلسفة التمايز، ط١/ ، ٢٠١٤م. ص ٢٠ وما بعدها .

- ٤ - فرضية التمايز الانطولوجي: تأتي هذه الفرضية كاستلهم من عمق الفلسفة المادية الجدلية لتحتمل لقواعدها وتطورها بتنظيم صورها او البحث عن صور مشتركة.
- ٥ - الجواهر المطلقة: أحد افكار المثالية المطلقة في القرن التاسع عشر وهي احد افكار هيغل وفريدريش.
- ٦ - القمودي ، سالم ، العدل والحرية ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، مصراته ، شارع سناء محيدلي ، ط١ ، ١٤٢٦ ، ص٢١
- ٧ - القمودي ، سالم العدل والحرية ، ص ٣٠
- ٨ - البنا ، جمال ، نظرية العدل في الفكر الاوربي والفكر الاسلامي ، دار الفكر الاسلامي، ١٩٥، شارع الجيش، القاهرة، ص١٢.
- ٩ - البنا ، جمال ، المصدر نفسة ، ص١٢
- ١٠ - البنا ، جمال ، المصدر نفسة ، ص ١٤
- ١١ - ترجع بعض الكتابات تأسيس روما الى العام ٧٥٣ ق.م، وقد ظلت من ذلك الوقت الى ٥١٠ ق.م تحت حكم الملوك.
- ١٢ - البنا ، جمال ، نظرية العدل في الفكر الاوربي والفكر الاسلامي، ص ٣١
- ١٣ - خدوري ، مجيد ، مفهوم العدل الفلسفي ، ص١٠١
- ١٤ - خدوري ، المصدر نفسة ، ص١٠١
- (١٥) ينظر: أوغسطين: مدينة الله، مج ٣، (الكتاب التاسع عشر، الفصل العشرون) ، ص١٥٠.
- (١٦) أفلاطون: الجمهورية، ص١٨٩. (الكتاب الأول، الفقرة ٣٣٦). ينظر كذلك: ديورانت، ول: قصة الفلسفة (من أفلاطون إلى جون ديوي)، ترجمة فتح الله محمد المشعشع، مكتبة المعارف، بيروت، ط١، ٢٠٠٤، ص٢٠.
- (١٧) أفلاطون، المصدر السابق، ص٣٠٥. (الكتاب الرابع، الفقرة ٤٣٣)
- (١٨) أوغسطين: مدينة الله، المجلد الثالث، ص١٥١. (الكتاب التاسع عشر، الفصل العشرون). ينظر كذلك: حاروش، نور الدين: تاريخ الفكر السياسي، دار الأمة، الجزائر العاصمة، ط٢، ٢٠١٠، ص١٥٤.
- (١٩) أباطة، إبراهيم دسوقي / الغنم، عبد العزيز: تاريخ الفكر السياسي، ص١١٧.
- (٢٠) أبو جابر، فايز صالح، الفكر السياسي الحديث، ص٣٠.

- (٢١) أوغسطين: مدينة الله، مج ١، (الكتاب الرابع، الفصل الرابع)، ص ١٧٢.
- (٢٢) الأكوييني، توما: الخلاصة اللاهوتية، مج ٥، ص ٢٣٠.
- (٢٣) ينظر: كأتان، إيف: علم الإنسان السياسي لدى القديس توما الأكوييني، ترجمة أحمد علي بدوي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط ١، ٢٠١٣، ص ٢٢٢.
- (٢٤) الأكوييني، توما: الخلاصة اللاهوتية، مج ٥، ص ٢٣٠.
- ٢٥ - صقر: د. مصطفى سيد احمد، فلسفة العدالة عند الاغريق، مكتبة الجلاء الجديدة المنصورة، ١٩٨٩، ص ١٤
- ٢٦ - صقر: د. مصطفى سيد احمد، فلسفة العدالة عند الاغريق، ص ١٥.
- ٢٧ - ينظر: باركر، ارنست، النظرية السياسية عند اليونان، ت: لويس اسكندر، مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٦، ص ١٣٣
- ٢٨ - ينظر: ديورانت، ول، قصة الفلسفة، ص ٧.
- ٢٩ - أفلاطون: الجمهورية، ترجمة صالح عبد الحسين عيسى، ط ٥، ١٩٥٥م، ص ١٥٧
- ٣٠ - أفلاطون، الجمهورية، ص ١٥٧_١٥٨
- ٣١ - ارى في قول افلاطون تناقضا حين يقول: (انتم جميعا اخوة، لكن الاله حين كونكم اضاف في تركيب البعض منكم ذهبا واهلهم ليكونوا حكاما ووضع الفضة للمساعدين، ووضع الحديد والبرونز في بقية الناس والفلاحين)، ينظر: أفلاطون، الجمهورية، ص ١٣٣
- ٣٢ - أفلاطون، الجمهورية، ص ١٥٩
- ٣٣ - ان العدالة عند افلاطون لا تعني المساواة ورايه هذا اقرب الى الدين والى قوله تعالى (قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون)، ورؤية افلاطون مبنية على فكرته التي تشبه الدولة بالنفس وبما ان الموازنة تأتي من الاعتدال بين قوى النفس كذلك طبقات المجتمع تصل للعدالة اذا ما التزمت كل طبقة بوظيفتها. ينظر: وقيع، محمد، الفلسفة السياسية، ط ١، دار الفكر، دمشق، ٢٠١٠م، ص ٣١٣_٣١٤
- ٣٤ - ينظر: مطر، أميرة حلمي، الفلسفة السياسية من افلاطون الى ماركس، ط ٥، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٥م، ص ١٤
- ٣٥ - ينظر: غالب، مصطفى، في سبيل موسوعة فلسفية، دار الهلال، بيروت، ص ٩٦
- ٣٦ - ينظر: أفلاطون، جمهورية، ترجمة فؤاد زكريا، دار الوفاء، الاسكندرية، ٢٠٠٤م، ص ١٠١

- ٣٧ - أفلاطون : القوانين ، ترجمة تايلور من اليوناني الى الانكليزي، نقله الى العربية محمد حسن ظاظا، مطابع مصر ،١٩٨٦، ص٢٢٢
- ٣٨ - ينظر: زنتيلي ، خديجة ، أفلاطون، ط١، منشورات الاختلاف، الجزائر، ٢٠١١، ص٨٦، ص٨٩
- ٣٩ - ينظر: سكر ، كوينتن ، اسس الفكر السياسي الحديث ، ج٢، ط١، مركز الدراسات، بيروت، ٢٠١٢، ص٢٠٦
- ٤٠ - ينظر: الفارابي ، الجمع بين راي الحكيمين ، تقديم البير نصري ، ط٢، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٦، ص٧٧
- ٤١ - ينظر: أرسطوطاليس: علم الأخلاق إلى نيقوماخوس، ج١، ترجمه من اليونانية إلى الفرنسية بارتلمي سانتيلير، نقله إلى العربية أحمد لطفي السيد، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٢٤م، ص١٢٧. ينظر: بشاره ، عزمي ، مداخله بشأن العدالة سؤال في السياق العربي المعاصر ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مجلة تبين العدد ٥، ٢٠١٣، ص ٦
- ٤٢ - ينظر: بشاره ، عزمي ، المصدر نفسة، ص ٦
- ٤٣ - ينظر: بشاره ، عزمي ، مداخله بشأن العدالة، ص ٦
- ٤٤ - أرسطوطاليس: علم الأخلاق إلى نيقوماخوس، ج١، ص٧٨.
- ٤٥ - ينظر: بشاره ، عزمي ، المصدر نفسة، ص ٧
- ٤٦ - أرسطوطاليس، السياسيات، نقله من الأصل اليوناني إلى العربية الأب أوغسطينس بربارة البولسي، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية، بيروت، ١٩٥٧م، ص٩٣. وكذلك يراجع جونستون: ديفيد، مختصر تاريخ العدالة، ترجمة: مصطفى ناصر، عالم المعرفة، الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠١٢م، ص ١٠٢
- ٤٧ - ينظر: أرسطوطاليس، السياسيات، ص٥٣.

قائمة المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- أفلاطون ، جمهورية ، ترجمة فؤاد زكريا، دار الوفاء، الاسكندرية، سنة ٢٠٠٤م ، وكذلك ترجمة صالح عبد الحسين عيسى، ط٥، سنة ١٩٥٥م.

- أفلاطون : القوانين ، ترجمة تايلور من اليوناني الى الانكليزي، نقله الى العربية محمد حسن ظاظا، مطابع مصر ، سنة ١٩٨٦م.
- أرسطوطاليس: علم الأخلاق إلى نيقوماخوس، ج١، ج٢، ترجمه من اليونانية إلى الفرنسية بارتلمي سانتهيلير، نقله إلى العربية أحمد لطفي السيد، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٢٤م.
- أرسطوطاليس، السياسات، نقله من الأصل اليوناني إلى العربية الأب أوغسطينس بربرة البولسي، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية، بيروت، ١٩٥٧م.
- أوغسطين: مدينة الله، (المجلد الأول، الثاني والثالث)، ترجمة الخور أسقف يوحنا الحلو، دار المشرق، بيروت، ط٢، ٢٠٠٦م.
- أباطة، إبراهيم دسوقي / الغنام، عبد العزيز: تاريخ الفكر السياسي، دار النجاح، بيروت، ١٩٧٣م.
- أبو جابر، فايز صالح: الفكر السياسي الحديث، دار الجيل، بيروت، (بدون سنة طبع).
- الأكويني، توما: الخلاصة اللاهوتية، (المجلد الأول، الثاني، الرابع والخامس)، ترجمة الخوري بولس عواد، المطبعة الأدبية، بيروت، ١٨٨١م.
- باركر، ارنست، النظرية السياسية عند اليونان، ت: لويس اسكندر، مؤسسة سجل العرب، سنة ١٩٦٦م.
- البناء، جمال، نظرية العدل في الفكر الاوربي والفكر الاسلامي، دار الفكر الاسلامي، ١٩٥، شارع الجيش، القاهرة(ب، ت).
- الجرجاني، الشريف، معجم التعريفات، تحقيق ودراسة، محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، سنة ٢٠٠٤م.
- الجوهرى، اسماعيل بن حماد، الصحاح، ج٥، دار العلم للملايين، بيروت، (ب، ت).

- جونستون، ديفيد، مختصر تاريخ العدالة، ترجمة: مصطفى ناصر، عالم المعرفة، الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سنة ٢٠١٢م.
- حاروش، نور الدين: تاريخ الفكر السياسي، دار الأمة، الجزائر العاصمة، ط٢، ٢٠١٠م
- ديورانت، ول، قصة الفلسفة (من أفلاطون إلى جون ديوي)، ط١، ترجمة فتح الله محمد المشعشع، مكتبة المعارف، بيروت، سنة ٢٠٠٤م.
- زنتيلي، خديجة، افلاطون، ط١، منشورات الاختلاف، الجزائر، سنة ٢٠١١م.
- سكر، كوينتن، اساس الفكر السياسي الحديث، ج٢، ط١، مركز الدراسات، بيروت، سنة ٢٠١٢م.
- صقر: د. مصطفى سيد احمد، فلسفة العدالة عند الاغريق، مكتبة الجلاء الجديدة بالمنصورة، سنة ١٩٨٩م.
- غالب، مصطفى، في سبيل موسوعة فلسفية، دار الهلال، بيروت (ب، ت).
- الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ج٤، ط١، المطبعة الحسينية، سنة ١٣٣٠هـ.
- الفارابي، الجمع بين رأي الحكيمين، تقديم البير نصري، ط٢، دار المشرق، بيروت، سنة ١٩٨٦م.
- القمودي، سالم، العدل والحرية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، مصراته، شارع سناء محيدلي، ط١، سنة ١٤٢٦هـ.
- كأتان، إيف: علم الإنسان السياسي لدى القديس توما الأكويني، ترجمة أحمد علي بدوي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط١، ٢٠١٣.
- لبيب، سامي، فلسفة التمايز، ط١، دار الروافد الثقافية، بيروت- لبنان، سنة ٢٠١٤م.
- مطر، أميرة حلمي، الفلسفة السياسية من افلاطون الى ماركس، ط٥، دار المعارف، القاهرة، سنة ١٩٩٥م.
- معجم الفاظ القرآن الكريم، مجمع اللغة العربية، دار الشروق، (ب، ت).
- وقيع، محمد، الفلسفة السياسية، ط١، دار الفكر، دمشق، سنة ٢٠١٠م.

- المجلات العلمية •
- بشارة ، عزمي ، مداخلة بشأن العدالة «سؤال في السياق العربي المعاصر» ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مجلة تبين' العدد ٥، سنة ٢٠١٣م.